Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فكذلك سائر الأعراض، وهذا في الحقيقة من قياس الشبه الذي لا يصح استعماله في الظنيات فكيف يستعمل في العقليات التي يطلب فيها القطع»[11]. لأن هذا القياس تم بين أجناس عليا، والأجناس العليا ـ في نظرية النقاء ـ ليس بينها جامع، «وإن اعتبار الغائب بالشاهد من غير جامع يؤدي إلى التجسيم وكل جهالة تأباها العقول»[12]. واعتماداً على المبدأين، فإنه لا يمكن مقايسة القديم بالعالم؛ يقول: «وليس يصدق عند مقايسة القديم إلى العالم قول القائل إما أن يكونا معاً وإما أن يتقدم عليه بالزمان لأن الباري تعالى وتقدس ليس من شأنه أن يكون في زمان»[13]، ويقول: «فكل من شبه تقدم الباري تعالى الذي يستحيل عليه الزمان على العالم الذي يلحقه الزمان بتقدم الموجودين للزمانيين أحدهما على الثاني فقد أخطأ»[14]، واعتماداً عليهما، فإنه إذا ما وجدت صفات، أو سلم بها، في الشاهد فإنه لا يجب أن يسلم بها في الغائب إلا إذا كانت ضمن جنس واحد.

وظف المكلاتي المقايسة ـ بدون شعور منه ـ في صيغتها الطبيعية الإنسانية الكونية ولكنه رفضها في شكلها الاصطناعي المتجلي في قياس التمثيل وفي الاستقراء. ولكن رفضه هذا في كتاب لباب العقول. فلو وصل إلينا كتابه في أصول الفقه لتعرفنا على موقفه من القياس بكيفية قطعية؛ على أننا نظن أن موقفه مثل مواقف الفقهاء والأشاعرة الذين كانوا يقبلون القياس باعتباره مصدراً من مصادر التشريع؛ وعليه، فإنه يأخذ بالقياس ويستعمله في الأحكام الفقهية القائمة على غلبة الظن، ويرفضه في الإلهيات المؤسسة على القطع.

II ـ قياس البرهان:

أشار ابن تيمية وابن خلدون وغيرهما إلى أن البحث في الإلهيات عرف مرحلتين أساسيتين: مرحلة المتقدمين ومرحلة المتأخرين. هذه المرحلة التي دشنها الغزالي إذ وظف البراهين المنطقية الصورية للحديث عن الإلهيات[15] والمكلاتي

(11) ما ذكر، ص 80.

(12) ما ذكر، ص 321، 323.

(13) ما ذكر، ص 102.

(14) ما ذكر، ص 103 ويصدد الاستقراء، يقول: «معاشر الفلاسفة إنما صححتم اللزوم والاستقراء، والاستقراء غير مفض إلى العلم ولا يلزم من تسليمنا ذلك في الحواس تسليمه في العقل» ص 143.

(15) سليم يفوت، ابن حزم والفكر الأندلسي بالمغرب والأندلس، بيروت، 1987، ص 317-411. وينظر أيضاً فتاوى ابن تيمية، وخصوصاً ما تعلق منها بالقياس.